الفصل الرابع

التبعية والتنمية

أولاـ القضايا الأساسية لنظرية التبعية

ثانياـ التبعية البنيوية وعلاقات المركزـ الهامش

ثالثاـ تحليل أساليب الإنتاج

رابعاـ الواقع الجديد المتغير: دعوة للبحث عن أسلوب جديد من التنظير

الفصل الرابع
التبعية والتنمية

تستخدم كلمة التبعية للتعبير عن ظرف موضوعي تعيش في ظله معظم دول العالم الثالث. ويرتبط هذا التعبير بنظرية محددة لتفسير الأوضاع المتعارف على تسميتها بالتخلف في هذه الدول، وهي نظرية التبعية.

والتبعية هي ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخيا على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية، وقد أدى هذا الظرف الموضوعي التاريخي إلى نشوء مجموعة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع المتخلف أو التابع) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي.

والغرض الأبعد من شبكة العلاقات التي تنشأ بين قلب النظام الرأسمالي العالمي والمجتمعات التابعة (تعرف أيضا باسم الأطراف أو التخوم) هو المحافظة على هذا النظام الاجتماعي وبسط نفوذه على أوسع رقعة ممكنة من العالم، مع الاحتفاظ للدول التابعة بدور متدني في التقسيم الدولي للعمل. وإن كان هذا الدور قد يتغير من مرحلة إلى أخرى تماشيا مع مقتضيات النمو في دول المركز من جهة، واستجابة للضغوط والمقاومة التي تتولاها حركات التحرر الوطني في البلدان التابعة من جهة أخرى. والملاحظ أن دول المركز تمارس هيمنتها على الدول التابعة من خلال حكوماتها وذلك باتباع سياسات اقتصادية عسكرية... الخ، أو من خلال العديد من المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي وغيره، والشركات المتعددة الجنسية. حيث تؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة

التابعة وفقدانها لشروط إعادة تكوين ذاتها، ومن تم تنميتها المنشودة (الخروج من حالة التبعية).

هذا وقد شهدت الدوائر العلمية في السنوات الأخيرة مناقشات كثيرة حول نظرية التبعية ومدى كفاءتها الأمبريقية في تقديم فهم حقيقي للبناء الاجتماعي للبلدان النامية.

ولم تتخذ هذه المناقشات شكلا تقليديا، وإنما أثارت مجموعة من القضايا الجديدة مثل الارتباط بالواقع المعاش وما به من مشكلات، و"الشكوك المتزايدة" في أجزاء متعددة من العالم حول التطبيق العملي للافتراضات النظرية وفاعلية نظرية التبعية في فهم طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان النامية. ولكي يجيب الباحثون على هذه القضايا المثارة، انطلقوا من نقطة أساسية وهي تلك التي تتمثل في أن كل الأشكال الاجتماعية تتغير باستمرار، بما في ذلك علاقات الإنتاج وعلاقات المركز بالأطراف. ولقد تحولوا بعد ذلك إلى مناقشة مجال اهتمام مختلف الاتجاهات النظرية في "مدرسة" التبعية، ومدى قدرتها على تشخيص واقع التبعية والتخلف، فأوضحوا أن سعيهم لتحليل التشوهات البنيوية الناجمة عن احتواء البلدان النامية في النظام الرأسمالي العالمي، لا يصرف نظرنا فقط عن دراسة المشكلات الحقيقية وإبراز التباينات "البين ــ مجتمعية"، وبين الفترات التاريخية داخل كل مجتمع، وإنما يكرس أيضا الأوضاع القائمة ويؤدي إلى خلق العديد من الصعوبات النظرية والمنهجية التي تجعلنا نادرا ما نعرف كيف نُطور بلداننا، وتبعدنا في غالب الأحيان عن الاقتراب المستمر من الحقيقة المحلية في ضوء مختلف الضغوط التي تفرض علينا من خارج نطاقنا. وهنا يجدر بنا أن نتساءل : كيف نستطيع أن نكون واثقين بأن أرجلنا قد لمست الأرض لمسا قويا لكي نتمكن فعلا من إجراء بحوث ملتزمة بقضايا الجماهير المطحونة، وتنفيذ السياسات التي

نقترحها؟. ماذا ينبغي علينا أن نفعل في الوقت المتبقي ـ قبل منتصف الليل ـ حتى لا يجدنا بقيّة العالم "خارجا"؟.

يحاول الكثير من الباحثين والمنظرين في علم الاجتماع والتنمية الاستفادة من الأنساق النظرية المختلفة في حل العديد من مشكلات مجتمعاتهم. ورغم استمرارية النظريتين الماركسية والبنائية الوظيفية في السيطرة على النظرية الاجتماعية، إلا أنه يلاحظ ظهور الكثير من التيارات النقدية والبدائل السوسيولوجية التي بدأت تعيد النظر في القضايا الكلاسيكية، وهذا من شأنه السماح لباحثي البلدان النامية أنفسهم من وضع بناء نظري جديد يتماشى وواقع هذه البلدان المتغير باستمرار.

وضمن هذا الإطار، تعتبر نظرية التبعية استجابة ملحة لفهم حركة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية. فهي إضافة ماركسية جديدة لدراسة التأثيرات الناجمة عن التوسع الرأسمالي وتحولاته، وكذلك التشويهات البنيوية، آخذين بعين الاعتبار المستجدات الناجمة عن تحطيم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية والتقدمية في العالم الثالث تحت شعارات نسجتها المخابرات الأمريكية تحت غطاءات: الإصلاح، الديمقراطية والعصرنة، فضلا عن تسارع الدور الإمبريالي للولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على النظام الدولي سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا. وغير خاف أن هذه الهيمنة ستزيد من حدة الصراعات والاعتداءات التي تقوم بها أمريكا على الدول والشعوب. ولقد دفع هذا الموقف بعض الباحثين إلى دراسة القوة المتنامية لـ" صفوة القوة " Power Eliteوعلاقة ذلك بما يشهده عالمنا من توترات وصراعات من ناحية، وبتعميق علاقات التبعية من ناحية أخرى. وإذن فعمليات ومشاكل التنمية لا يمكن فهمها بدون معالجتها في السياق السوسيو ـ تاريخي الأشمل لتوسع التجارة الأوروبية والرأسمالية الصناعية والاستعمار. ولقد عبر "غريفين " Griffinعن ذلك بقوله: " البلدان المتخلفة كما يراها اليوم هي نتاج القوى

التاريخية، وخصوصا تلك التي انبثقت عن التوسع الأوروبي والهيمنة العالميـــة...إن أوروبا لم تكتشف البلدان المتخلفة، وإنما على العكس تماما فقـــد خلقتـــها" [Griffin, 1968, 38].

وتأييدا لذلك يعتقد "نورمان لونـغ "Norman Long في كتابـــه مدخـــل إلـــى سوسيولوجيا التنمية الريفية، إن البلدان المتخلفة قد خضعت بعض الوقت للســـيطرة الاقتصادية والسياسية التي مارستها المراكز الخارجية للقوة، الأمر الذي جعلها تقـوم بالوظائف الطرفية. فبمجرد ربط هذه المجتمعات بواسطة علاقات التبعية بالخـــارج وعجزها عن ممارسة التأثير على عمل الأسواق العالمية أو فـــي مجـــال السياســـة الدولية، تظهر ميكانزمات السيطرة الداخلية والتفاوتات الكبيرة بين مختلف قطاعـــات الاقتصاد وفي البناء الاجتماعي عموما. وهذا يقودنا إلى القول أن القطاع الريفـــي ــ الزراعي هو تابع اقتصاديا، سياسيا، وثقافيا للمركب الحضري ــ الصنـــــاعي، وأن البلاد تبدو مقسمة بين أقلية تحتكر القوة والموارد الاقتصادية، وأغلبية ريفيـــة فـــي الدرجة الأولى [Long; 1977, 71].

شكل(1) تركيب صفوة القوة في المجتمع الأمريكي

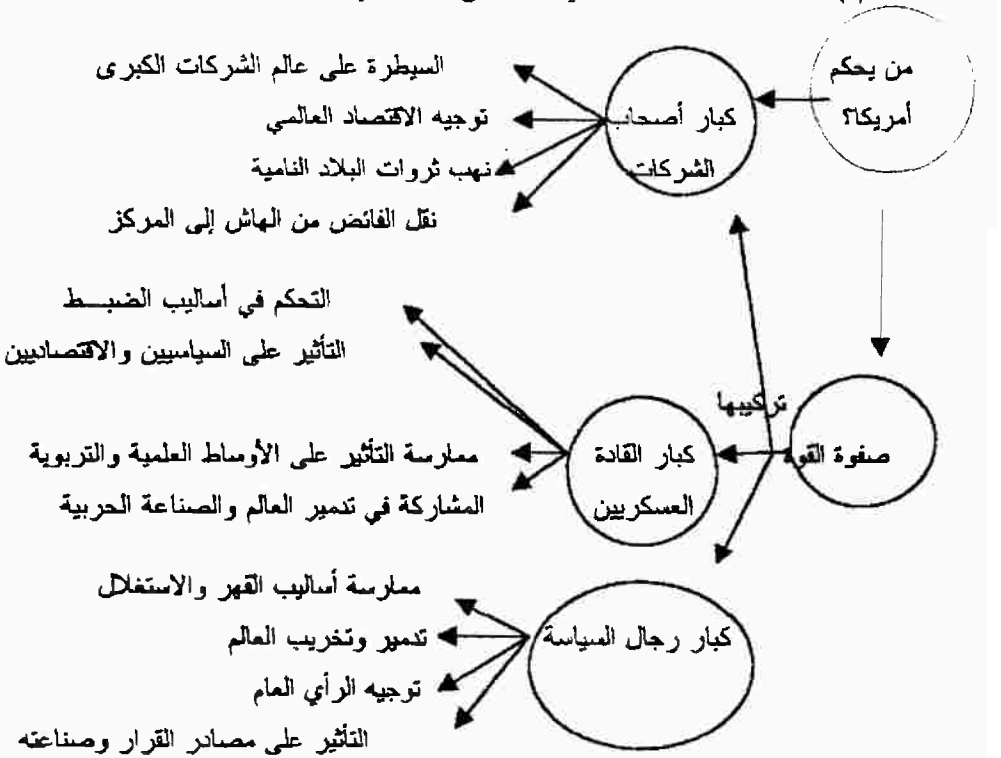

أولا) ــ القضايا الأساسية لنظرية التبعية:

القضية الأساسية التي تنهض عليها هذه النظرية هي التحليل الكلـــي لعمليـة تطور المجتمع، وتقديم رؤية نظرية ــ تاريخية تبرز خصوصية المجتمعات التابعـة وكذلك خصوصية التطور الذي مرت به. وهنا نجد هذه النظرية تتخذ مـــن فكـرة النسق العالمي نقطة بداية تحاول بعدها الكشف عن موقع الدول المتخلفة داخله، كمـا تهتم بالبناء الاجتماعي باعتباره بناءا متخلفا تابعا ومحكوما بنمط معين لتقسيم العمـل

الدولي. ويبدو أن ذلك هو ما دفع أنصار هذه النظرية إلى تحليل المترتبات الاجتماعية للتنمية الرأسمالية والتوسع الإمبريالي والطرق التي من خلالها تتشكل الابنية الاستغلالية الجديدة التي تعيق النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول أن الإسهام الذي قدمه الرعيل الأول لنظرية التبعية يتمحور حول قضية أساسية مفادها أن التخلف الاقتصادي لبلدان العالم الثالث يرتبط ــ كما أشرنا أنفا ــ بعملية التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة. إذ أن دراسة الواقع التاريخي الحي للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية، الماثلة أمام أعيننا اليوم تتطلب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التخلف ليس متأصلا في طبيعة المؤسسات اللارأسمالية. وهكذا تقوم هذه النظرية التي يتبناها معظم كتاب التبعية، على أن القوى الخارجية تشكل العوامل الحاسمة المسببة للتخلف والمحددة للأبنية المحلية والإقليمية، وهم بذلك يميلون إلى اتخاذ نظرة أحادية الاتجاه، وذلك انطلاقا من ايمانهم بأن التخلف هو نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية الغربية.

ومن ناحية أخرى، يؤكد بعض علماء التبعية، الذين يبحثون في شؤون المجتمعات المتخلفة، على أهمية القوى المحلية في إنتاج التخلف، مع ميلهم للانطلاق من الفكرة الشائعة في أدبيات التبعية والمتعلقة بتفسير التغيرات في التنظيم وأنشطة السكان المحلين في ضوء استجابتهم للتغير المحفز ــ خارجيا. ولقد جسد هؤلاء العلماء هذا الموقف عندما درسوا استمرار وفعالية الأساليب التقليدية ــ غير الرأسمالية للتنظيم.

وبرغم الفوائد التي حققها هذان التصوران إلا أنهما لا يزالان يثيران تساؤلات عديدة لم يقدما لها إجابات مقنعة، خاصة ما تعلق منها بتفاعل القوى المحلية والوطنية، والطرق التي من خلالها تساهم الجماعات المحلية والعمليات في تعديل أنماط التنمية الجهوية والوطنية.

وعلى تعدد وتنوع إسهامات علماء هذه النظرية، إلا أن نورمان لونغ يعتقد أنه من اليسير التمييز بين اتجاهين نظريين يمثلان مراحل مختلفة في الحوار الدائر حول التبعية. الاتجاه الأول هو التبعية البنيوية وعلاقات المركز ــ الهامش، أما الاتجاه الثاني فهو تحليل أساليب الإنتاج [Long, 1977, 73].

ثانيا) ــ التبعية البنيوية وعلاقات المركز ــ الهامش:

يمثل هذا الاتجاه حركة فكرية متنوعة تضم إسهامات متنوعة في دراسة التخلف والتبعية، والمثال الكلاسيكي الذي يعبر عن هذا الاتجاه هو أعمال " فرانك " Frank، " كاردوزو Cardoso "، " لكلاو" Laclau، "والرشتاين "Wallerstein، " سمير أمين" وغيرهم.

يقوم هذا الاتجاه على تحديد خصائص أوضاع التشكيلات الاجتماعية الطرفية، وتحليل أسباب ونتائج الاستعمار الداخلي في العالم الثالث. ويعتبر فرانك أهم منظري هذا الاتجاه. إذ قدم إسهاما في نظرية التبعية يكشف عن تأثر بالغ بالاتجاه الماركسي. ولقد عرض إسهامه هذا في عدد من الدراسات والأبحاث حول أمريكا اللاتينية، تشكل جميعا إطارا تحليليا لدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي في البلدان النامية.

وفي صياغته لهذا الإطار، تأثر في كتاباته عن تكون التخلف، بـ" بول باران " Paul Baranالذي يعتقد أن الأمم الصناعية المتطورة تعارض وتقاوم تصنيع البلاد المتخلفة التي توفر لها المواد الأولية، ولكي يؤكد باران ذلك، أرجع تخلفها الاقتصادي إلى وضعها التابع في نظام السوق العالمي الذي يعطي الأفضلية والامتياز للبلدان الصناعية التي تراقب رأس المال، التكنولوجيا والأسواق الأساسية للنمو الاقتصادي [Baran,M.R.P,1957].

إهتم فرانك بتوضيح مترتبات هذا لفهم مشاكل التخلف البنيوي على المستويين المحلي والوطني. حيث يبدأ بتوضيح قضية أساسية وهي أن التخلف هو نتيجة حتمية لتوسع النظام الرأسمالي، لكنه في نفس الوقت يرفض التفسير الثنائي الذي مفاده أن نمط السيطرة الخارجية ينتج بناءا ثنائيا في البلدان المتخلفة، يتكون من قطاعين أحدهما تقليدي والأخر حديث، وهذا أمر يضر بالتنمية السوسيو-اقتصادية ضررا بالغا بسبب تناقضهما وتمفصلهما "السيئ". بيد أن وجهة نظر فرانك تختلف عن وجهة النظر الثنائية اختلافا جذريا، حيث يرى أن قطاعات الاقتصاد المتخلف، هي في الواقع قطاعات متمفصلة في إطار " بناء علاقات المركز- الهامش"، الذي نجم عن تغلغل الرأسمالية في مختلف مناطق بلدان العالم الثالث. وهنا نجد فرانك يقدم نموذجا بديلا يستند إلى فكرة محورية مؤداها أنه يمكننا أن نتصور سلسلة كاملة من المراكز والأطراف تبدأ من البلدان المتطورة وتمتد حتى المناطق الزراعية((Haciendaأو التاجر الريفي الذي يعتبر هو في حد ذاته تابعا للمركز الميتروبولي التجاري المحلي. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هذه السلسلة تمتد إلى أبعد من ذلك لتتجسد في تبعية الفلاح للتاجر الريفي. وفضلا عن ذل، أوضح فرانك القيمة الحقيقية التي ينطوي عليه منظور السلسلة الذي تبناه. فهو يفسح المجال للكشف عن الارتباطات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تربط الأطراف بكل مركز يحصل على فائضها الاقتصادي (أو جزء كبير منه) لاستخدامه في تطوره، بينما تميل الأطراف إلى أن تزداد تكبيلا بقيود التبعية. ولهذا فنحن نضع في اعتبارنا حقيقة هامة هي أن ارتباطات التبعية الاقتصادية تتدعم بتركز القوة والموارد البشرية في المراكز الميتروبوليتانية. ويتجلى هذا واضحا في الطريقة التي تراقب بها الصفوة الحضرية (أقلية) الحياة الاقتصادية والسياسية للجماهير. ولقد حاول فرانك بذلك أن يبرهن

على حقيقة أساسية هي، أن الاتجاه نحو المركزية يعتبر عنصرا أساسيا في النظام الرأسمالي. وعندما حاول فرانك دراسة هذا النظام كشف في ذات الوقت على أن تغلغل الرأسمالية يؤدي إلى القضاء على أشكال التنظيم غير الرأسمالي وعدم استمرارية أنماط العلاقات الإقطاعية والأنماط الأخرى. ولقد أقر في العديد من دراساته على أن بلدان أمريكا اللاتينية هي رأسمالية منذ اندراجها في السوق العالمي خلال الفترة الاستعمارية.

وبناءا على ما تقدم، يستنتج فرانك عددا من الفرضيات حول طبيعة علاقات المركز ــ الأطراف، لعل أهمها الفرضيتين التاليتين:

أولا، بما أن العواصم الوطنية تقوم بوظيفة تبعوية، فإنها لا تستطيع تحقيق اكتفاء ذاتي وتنمية مستقلة، الأمر الذي يجعل نموها متوقفا على عمل ونشاط الأمم القوية. غير أن هذا تصاحبه عملية مماثلة تعمل آلياتها على المستويات الدنيا للتوابع المرتبطة بالمراكز الوطنية أو الجهوية.

ثانيا، عند إضعاف علاقات التبعية تأخذ التنمية شكلا لا تطوريا، الشيء الذي يؤدي إلى إحدى النتيجتين التاليتين: النتيجة الأولى وترتبط بظهور "رأسمالية لا تطورية غير فعالة Passive Capitalist Involution"، أي التحول نحو إعادة إقامة اقتصاد القوت Subsistenceالمتميز بالفقر الشديد والتخلف. أما النتيجة الثانية فترتبط هي الأخرى بنمط محدد من الرأسمالية أطلق عليه "رأسمالية لا تطورية فعالة Active Capitalist Involution"، ويتيح هذا النمط قدرا محدودا من التنمية المستقلة لدول الأطراف[Frank, M. R. P:1969].

وبهذا الخصوص يشير فرانك إلى أن الارتباطات الاقتصادية والسوسيو ــ سياسية بين الأطراف والمراكز تؤدي إلى خلق نمط محدد من الاتصال المتبادل بين الطبقات البرجوازية التي تطور مصلحة متبادلة للمحافظة على استقرار النظام

واستمراره. ولقد رتب فرانك على ذلك نتيجة أخرى ترتبط بما ينتج عن هذا الارتباط المتبادل والمتزايد من استقطاب متزايد أيضا بين طرفي المتصل (السلسلة) لعلاقة المراكز ــ الأطراف. هذا ويذهب فرانك إلى أبعد من ذلك حينما يقول: "تتجسد هذه الظاهرة الاستقطابية في تزايد التفاوت الدولي سواء من ناحية الدخل أو الانخفاض المطلق في الدخل الحقيقي للفئات الاجتماعية الدنيا...[ويشار إليه أيضا بواسطة] الاستقطاب الكبير في النهاية الدنيا للمتصل، بين العواصم الوطنية و/ أو المحلية وأطرافها الريفية والحضرية الأكثر فقرا والمتسمة بالانخفاض المستمر لدخولها الحقيقية" [Frank, 1969,150].

بيد أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها هي أن التشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية، هي في الواقع، في حالة صيرورة تاريخية مستمرة، الأمر الذي يجعلنا نواجه دائما تحديات منهجية لفهم حركة الواقع الاجتماعي واستيعاب تعرجات وتداخلات خريطة الأوضاع والمواقع الطبقية. وللاقتراب من هذا الفهم ناقش فرانك الأساس الطبقي لعلاقات المراكز ــ الأطراف، وحاول تشخيص البنية الطبقية في بلدان أمريكا اللاتينية. وفي نفس المعنى يقول "كوكروفت Cockcroft"، فرانك و"جونسونJohnson": "أن النقطة الجوهرية المتعلقة بالبناء الطبقي في بلدان أمريكا اللاتينية هي استقطابه لتلك الطبقات الاجتماعية التي تتميز بانخراط أفرادها في العمالة الدائمة، حصولهم على دخل، مشاركتهم في حياة المجتمع وتمتعهم بمكانة (Status أو وضع اجتماعي، في مقابل تلك الطبقات التي لا يعمل أفرادها أو يخضعون لاستغلال فاحش. ومن بين الطبقات التي يشكل أفرادها كتلة هامشية، نجد الهنود، الفلاحين، أو العمال المشغلين تشغيلا ناقصا وعمال الخدمة المستغلين استغلالا فاحشا. والطبقة الوسطى "المحصنة"، والبرجوازية المسيطرة المتكونة من الصفوات الحضرية وملاك الأرض" [Cockcroft et al, 1972, 16].

وجدير بالإشارة هنا، أن هذه الظاهرة الاستقطابية تبدو واضحة في بلدان أمريكا اللاتينية، وهي آخذة في الظهور في الأمم الجديدة سواء في افريقيا أو آسيا. وهنا يحاول فرانك، "صول Saulو"أريغي Arrighi" البرهنة على أن هناك تداخلا بين المصالح الاقتصادية والسياسية بين الصفوات الريفية والحضرية التي تشكل الطبقة الحاكمة، وأن البرجوازية الوطنية هي تابعة للبرجوازية الأجنبية التي تراقب الأسواق العالمية ورأس المال الاستثماري. وفي الطرف الآخر للمتصل نجد ما يطلق عليه بعض الكتاب تسمية الطبقات التحتية الهامشية أو فقراء الحضر و"الأمصار الداخلية" Internal Coloniesأو الأطراف الريفية التي تتشكل على الخصوص من فقراء الفلاحين والعمال.

وفي هذا السياق يمكن تعريف "الأمصار الداخلية" اقتصاديا على أنها تشير إلى السكان الذين ينخرطون في إنتاج السلع للبيع في أسواق المراكز الميتروبوليتانية، ويوفرون العمل للمؤسسات التي تخضع لرقابة هذه المراكز، فضلا عن أنها تشكل سوقا للمنتوجات والخدمات القادمة من المركز.

وضمن هذا الإطار، يركز فرانك وبعض كتاب التبعية على أن العلاقات الاستغلالية التاريخية هي التي ضمنت امتصاص وتحويل الفائض من المراكز إلى الأطراف، حيث يرى: "مؤسسيا، يتم الاستيلاء على الثروة التي تنتج في الأطراف من خلال تحويل رأس المال بواسطة المالكين للأرض (غالبا متغيبين) أو ملاك المناجم إلى المراكز الميتروبوليتانية (الوطنية والدولية) أو من خلال التبادل التجاري بين منتجات التوابع ومنتجات الميتروبوليس، ومن خلال الرقابة الميتروبوليتانية للقطاعات التجارية والمالية، توجد فرصة ضئيلة أمام تراكم رأس المال بواسطة المقاولين المحليين غير الأوليغاركيين" [Ibid.278].

وفضلا عما سبق، يعتقد بعض الباحثين أن نمط الاستغلال الاقتصادي الريفي والتبعية يرتبطان ببناء طبقي متمايز يفصل المالكين لوسائل الإنتاج وطبقة التجار والمرابين عن جماهير الفلاحين الفقراء والحرفيين والعمال الريفيين. إن الطبقة المسيطرة في مستعمرة معينة تتحالف مع الصفوة الوطنية وتساهم بفعالية في مختلف المؤسسات الوطنية، بيد أن بقية السكان يعاملون معاملة غير عادلة عموما وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية والثقافية. كما تواجه الجماهير الريفية جملة من الصعوبات للاستفادة من المؤسسات الخارجية، وكثيرا ما يحدد مجال تحركها بجعلها تابعة لملاك الأرض وطبقة التجار من خلال عدد من الارتباطات الشخصية التبعوية التي غالبا ما تكتسي الصبغة الشرعية بالاستناد إلى بعض الإيديولوجيات الأبوية. إنها عرضة لرقابة الطبقة المسيطرة من الناحية السياسية والإدارية، الأمر الذي يجعلها تشغل وضعا (سلاليا أو ثقافيا) متدنيا.

وهذا الاستقطاب كما يؤكد فرانك يزيد من حدة التوتر، إلى حين إحداث تغييرات كبيرة تقوم على إعطاء القطب التابع دوره الطبيعي في المبادرات واتخاذ القرار. وعند هذه النقطة بالذات من العملية التاريخية يصبح الفعل الثوري ضروريا لإنهاء حالة التخلف: إنه إيمان فرانك بأن التغير البنيوي الراديكالي والإدامة الذاتية للنمو الاقتصادي ترتبط بالإطاحة بالبرجوازية الوطنية والجهوية وتكسير الارتباطات في سلسلة علاقات التبعية.

وبرغم نقاط القوة التي ينطوي عليها تحليل فرانك في دراسة التخلف والتبعية، إلا أن هناك انتقادات عامة تتردد، مؤداها أن هذا التحليل يركز على تغلغل اقتصاد السوق الرأسمالي، ويعير قليلا من الأهمية للطرق التي من خلالها تتعايش مختلف أنماط الأنظمة الإنتاجية، رأسمالية وغير رأسمالية على المستويات المحلية، الجهوية والوطنية؛ وإذا كان إطاره التصوري يصف التخلف في ضوء

نمط علاقات المراكز ـ الأطراف أو العلاقات العمودية، فإنه يغفل أهمية الارتباطات الأفقية لتعزيز أبنية التبعية. إن التركيز على القوى الاستعمارية والامبريالية كمصادر أساسية للتغير، يميل إلى إغفال أهمية العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية التي تتفاعل مع العوامل الخارجية وما ينتج عن ذلك من مترتبات محددة تاريخيا.

وهناك بعد ذلك انتقاد عام آخر مفاده أن إطار فرانك النظري يمتاز بالبساطة، الشيء الذي يجعله غير قادر على تقديم تصور مرضي لفهم التعقيدات والتنويعات في علاقات المركز ـ الهامش؛ كما يذهب بعض النقاد إلى القول بأن هذا التصور يقوم على عدد من الفروض غير المبررة.

أما "لكلاو Laclau" فيرى أن قصور تصور فرانك في استيعاب تعقيدات الواقع الاجتماعي، يعود إلى عدم تحديده لمفهوم الرأسمالية، فهو يحاول مثله مثل بعض كتاب التبعية، تناول المشكلة من وجهة نظر التبادل السلعي لا من دراسة علاقات الإنتاج. وهذا هو السبب الذي دفع فرانك إلى القول بأن توسع السوق العالمي (خلال القرن 16) الذي أدى إلى استعمار العالم الثالث، كان رأسماليا في جوهره. لقد أدى هذا التوسع إلى القضاء على علاقات الإنتاج الإقطاعية في المناطق التي شملها.

وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف، واختلاف وجهات النظر حول الفرضيات التي طرحها فرانك، فإن هناك أمر لا جدال فيه وهو أننا أمام قضية جديرة بالتأمل والتمحيص والاختبار: فإذا كان فرانك مصيبا في تركيزه على أهمية أنماط التبادلات التي تحدث على المستويات الجهوية، الوطنية والدولية، فإنه ينبغي على الباحثين الاجتماعيين والانثربولوجيين دراسة الجماعات والأفراد"المتضمنين" في هذه العمليات.

وفضلا عما سبق، يعاني تصور فرانك من بعض المشكلات عند دراسة علاقات المركز ــ الهامش. ولقد ظهر ذلك على وجه الخصوص في بساطة معالجة هذه العلاقات المنظمة في هرم تسلسلين كما هو مبين في الشكل التالي:

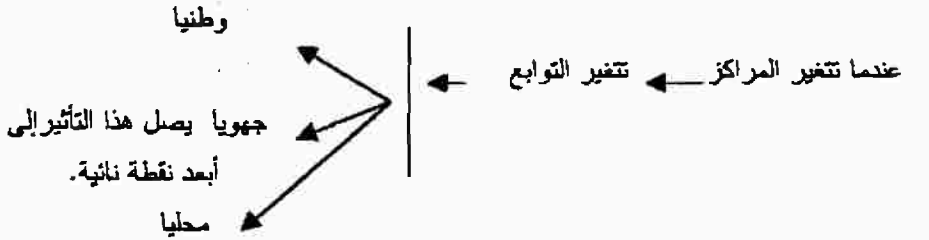

ورغم وجاهة هذا التصور في كثير من الحالات، إلا أنه لا يقدم إجابة واضحة وحاسمة على سؤالين في غاية الأهمية، وهما:

1ــ في حالة وجود ارتباطات مباشرة بالمراكز الوطنية، ما مدى قدرة هذا التصور على فهمها ؟

2ــ ألا تلعب الأطراف دورا أساسيا في توزيع الموارد الوطنية الجهوية؟

ومن الجدير بالذكر أن كثيرا من القضايا التي طرحها فرانك خضعت للاختبار الأمبريقي، وكشفت دراسات أمبريقية عديدة عن عدم مطابقة كثير من هذه القضايا للواقع؛ وقد اعتمد الباحثون في ذلك على:

أولا ــ التطور التاريخي، مترتبات الاستعمار وتوسع اقتصاد السوق.

ثانيا ــ دراسة الأوضاع الراهنة لبلدان العالم الثالث سواء على مستوى الاقتصاد الوطني والبناء الاجتماعي أو التركيز على قطاعات أو جهات محددة [Long; 1977, 71- 110].

ويتخذ "والرشتاين "Wallerstein" موقفا مختلفا إلى حد ما عن فرانك، فقد ذهب إلى أن النظام العالمي يمثل وحدة التحليل، وأن كل شيء في التشكيلات

الاجتماعية الطرفية يتحدد من خلاله. ولقد دعاه هذا الموقف إلى إلقاء عبء التبعية بأكمله على توسع النظام الرأسمالي، الذي صاحبه زوال المجتمع الإقطاعي وخلق في المستعمرات نمطا من العمل القسري.

ولو أمعنا النظر في المحاولات التصنيفية التي درست النظام العالمي، لوجدنا أن والرشتاين يعتبر من أبرز الذين تبنوا التصنيفات المستندة إلى متغير القوة. وطبقا لهذا المتغير أقام تفرقة بين ثلاثة أنواع من التشكيلات الاجتماعية التي يمكن وضعها على متصل يعبر عن درجة قوة الدولة التي تؤدي إلى تحويل الفائض من الأطراف.

شكل (2) مكونات النظام العالمي ص 44.

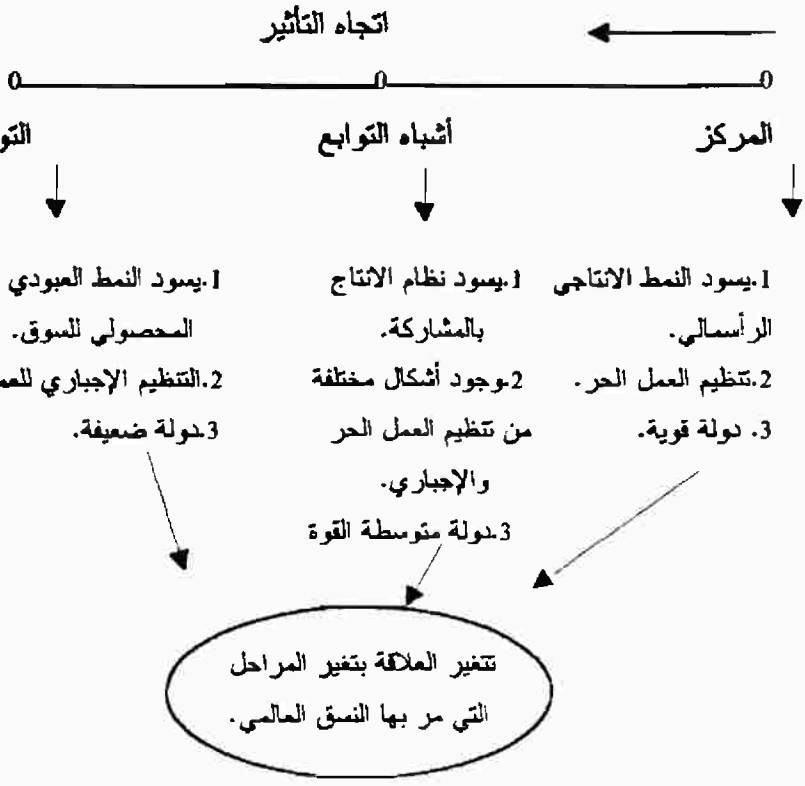

واستنادا إلى تحليل والرشتاين لمكونات النظام العالمي، نجده يقر حقيقة مفادها "أن الأنماط الانتاجية السائدة خارج مركز النظام العالمي حتى إذا كانت غير رأسمالية، إلا أن خضوعها لنظام السوق بعد أن تكاملت داخل النظام العالمي يجعلها أنماطا رأسمالية".

ومن ناحية أخرى، يشير والرشتاين إلى أن فكرة الشرائح المتباينة وارتباط تغير البناء الطبقي داخل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية مع التغير الدينامي للنسق العالمي. وبهذا الخصوص يلقي والرشتاين بعض الضوء على الدولة والتحول الاجتماعي في بلدان العالم الثالث، مبينا في نفس الوقت الاستغلال الذي تعرضت له والنهب المستمر لثرواتها.

أما "دوس سانتوس "Dos Santos فقد أشار إلى أن مفهوم التبعية قد ظهر في أمريكا اللاتينية من خلال المناقشات التي ثارت في الدوائر الأكاديمية حول موضوع التخلف والتنمية. ولقد رفض سانتوس تلك النظريات التي تتناول التخلف في ضوء الأبنية السابقة للرأسمالية. وقد رفض سانتوس ذلك من أجل التأكيد على حقيقة أساسية وهي، أن التخلف يعتبر نتيجة حتمية وشكل خاص للتنمية الرأسمالية. ويتفق سانتوس مع الكثير من كتاب التبعية بأن هذا المفهوم يشير إلى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة أو جماعة معينة على تطور واتساع اقتصاد دولة أو جماعة أخرى. وهكذا يبدو واضحا أن سانتوس قد فسر ظاهرة التبعية بالرجوع إلى تمفصل المصالح المسيطرة في المراكز والأطراف. ويستند في ذلك إلى حقيقة مفادها أن الهيمنة الخارجية، بالمعنى المجرد، هي أساسا متعذر تنفيذها ما لم تجد تدعيما من الجماعات المحلية التي تستفيد من هذا الوضع. وخلص

سانتوس إلى أن إنهاء العلاقات التبعوية يتطلب تغييرا للأبنية الاجتماعية الداخلية، آخذين بعين الاعتبار ما قد يترتب على هذا الإجراء من مواجهة مع النظام الرأسمالي المستغل[Dos Santos, 1976, 72-79] .

ومن جهته قدم "لكلاو Laclau" محاولة لدراسة واقع التبعية والتخلف، حيث ذهب إلى أن فرانك قد أخطأ بإغفاله لعلاقات الإنتاج في دراساته عن علاقات المركز- الهامش، كما أنه لم يوضح لماذا كانت أمم معينة تطلب التخلف لأمم أخرى من أجل عملية التنمية الخاصة بها. وهنا تبدو وجاهة ما ذهب إليه لكلاو من أن الحفاظ على بقاء علاقات الإنتاج في مرحلة ما قبل الرأسمالية يعتبر شرطا لازما لعملية التراكم في دول المركز، وهنا يبدو الاختلاف واضحا بين فرانك الذي رفض الثنائية الاجتماعية والاقتصادية ولكلاو الذي يرى أن انتقادات النموذج الثنائي تركز على ارتباط القطاعات الأقل تطورا والأكثر تقليدية بالنسق الوطني من خلال نمط معقد من العلاقات الاقتصادية، السياسية والسوسيو- ثقافية. ومن ثم يمكن القول أن الحداثة والعصرنة لقطاع ما، هي دالة على تأخر الآخر. وفي نفس الوقت، يقر لكلاو أن تعزيز التأخر الإقطاعي في طرف والتقدم الواضح لدينامية برجوازية في الطرف الآخر هي في الواقع دالة على استمرار الأشكال الرأسمالية المختلفة. يضاف إلى ذلك أن لكلاو قد أشار إلى تعايش وتداخل أساليب وأنماط إنتاج مختلفة في إطار التشكيلة الاجتماعية القائمة، علاوة على تمييزه بين أنماط الإنتاج والأنساق الاقتصادية من ناحية، ورأس المال والرأسمالية من ناحية أخرى.

وبهذا الصدد يشير لكلاو إلى أن "فكرة الرأسمالية نفسها قد استخدمت بشكل عام وموسع بحيث لا يمكن رؤية أي تناقض في البناء التابع، إلا ذلك الخاص بالتوسع الرأسمالي، فأسس التخلف كامنة في هذا التوسع دون العلاقات الإنتاجية السائدة وما تفرزه من تناقضات، وإذا بدأنا من تلك الأخيرة ورفضنا اتخاذ مفهوم

الرأسمالية والتوسع كـ"كليشيه" يطبق على كل شيء، إذا فعلنا ذلك فإن أول شـــيء سنرفضه هو وجود شكل واحد للتناقض"[أحمد زايد، 1981، 175].

وفي تحليله لمترتبات التوسع الرأسمالي وآليات تغلغله في البنى الاجتماعيـــة لأمريكا اللاتينية، يقول: "هل كانت الشروط البنيوية للرأسمالية متوفرة فـــي القـــرن السادس عشر، وهل كان فرانك محقا عندما أقر أن هيمنة رأس المال فـــي أمريكـــا اللاتينية، بدأت فعلا خلال هذا القرن؟ إن الحقيقة التي لا مراء فيها هي، أن التبعيـــة الإقطاعية والحرف اليدوية الحضرية تبقى الأشكال الأساســـية للنشـــاط الإنتـــاجي. فرغم وجود طبقة تجارية وسعت مخزونها المالي عن طريق التجـــارة الخارجيـــة، فإنها لم تستطع على الأقل تعديل القضية المطروحة والقائلة أن تراكم رأس المـــال هذا قد تم من خلال امتصاص الفائض الاقتصادي المنتج في نطاق علاقات العمـــل المختلفة جوهريا عن علاقات العمل الحر[Laclau, N. L. R., 1971, 27].

ولقد خطا سمير أمين بعد ذلك خطوة إلى الأمام حينما ركز تحاليله المختلفـــة على البرجوازية المحلية وإمكانيات التراكم لديها، معتمدا في ذلك علـــى مفهوميـــه الأساسيين: التراكم الأولي والتبادل غير المتكافئ.

والجدير بالذكر أن النسق العالمي قد شكل وحدة التحليل لدى معظم كتـــاب التبعية، ومنهم سمير أمين الذي طور مدخلا يركز على دراسة هذا النســـق فضـــلا عن قضية التحرر الوطني. وفي معرض حديثـــه عـــن مترتبـــات تطـــور النظـــام الرأسمالي وتغلغله في دول المحيط لم يرجع بداية هذا التطور إلى القـــرن الســـادس عشر(16) على غرار ما فعل كل من فرانك و والرشتاين، وإنما أرجعه إلى القـــرن التاسع عشر(19)، وهنا يشير إلى ارتباط نمـــو الرأســـمالية بـــالتحول البروليتـــاري وتراكم رأس المال النقدي. ومن ناحية أخرى، أن التوسع الرأسمالي قد سبب العديـــد

من الانتكاسات والتشويهات الاقتصادية، وأدى إلى نشوء تبعيـــة تجاريـــة ومالـيـة وتقنية، بحيث:

1ـ لا يمكن فهم واقع دول الأطراف بمعزل عن النظام الرأسمالي العـــالمي الذي يهيمن على اقتصادياتها.

2ـ يؤدي التخلف الاقتصادي إلى تهميش الجماهير.

3ـ يأخذ النظام السياسي الطابع السلطوي ويعاني من التجزئة الوطنية.

4ـ اعتماد دول التشكيلات الاجتماعية المحيطية على سياسات تنموية ترســخ الإنتاج الرأسمالي التبعوي.

5ـ تمثل البرجوازية الوطنية والمحلية في الأطـــراف امتـدادا للبرجوازيـــة العالمية وأداة لتنفيذ سياستها.

6ـ يتم إنهاء الواقع الاجتماعي المتخلف عن طريق الحل الاشتراكي.

ورغم التباين الموجود بين الأطراف والتنويعات التاريخية القائمة بين فـترات تاريخية مختلفة، فإن سمير أمين يرى أن معظم هذه الدول توحدهـا أربـع سـمات عامة، هي:

1ـ هيمنة الرأسمالية الزراعية في القطاع الاقتصادي الوطني.

2ـ نمو دور البرجوازية التجارية الكمبرادورية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي.

3ـ تطور القطاع الإداري والبيروقراطي الحكومي بخصوصيات لا توجـد إلا في الدول الطرفية.

4ـ نشوء وعدم الاكتمال البنيوي للطبقة العاملة [عبد الخالق عبـــد الله، 1986، 57].

وبناءا على ما تقدم، يتضح أن مفهوم التبعية قد حظي باهتمام واسع النطـــاق من قبل العديد من التخصصات في العلوم الاجتماعيـــة وتـأتي علـى رأس هـذه

التخصصات العلوم الاقتصادية التي ركز كُتابها على الميادين الاقتصادية الأساسية التي لا تزال تقع تحت مراقبة أو حتى سيطرة الاحتكارات الأجنبية، مثل الصناعات الاستخراجية والتحويلية، النقل والمواصلات، البنوك وشركات الضمان، التجارة الخارجية وحتى الداخلية [طلال البابا، 1983، 56ـ57].

ومن السمات الأساسية التي تميز بعض الكتاب من دارسي التبعية إثارتهم لجوانب طالما أغفلها رواد نظرية التبعية، حيث بدت أوضح ما تكون في اهتمامهم بدراسة الجانب السياسي والتركيز على دور الدولة في التشكيلات الاجتماعية التابعة والطرفية. وبرغم تنوع وتعدد إسهامات علماء هذا الاتجاه في تناول المترتبات السياسية للتبعية، إلا أنه من اليسير التمييز بين اتجاهين نظريين فرعيين: الأول ويتزعمه فرانك ويؤكد على الاختلاف الجذري بين الدولة الرأسمالية في المركز والدولة التابعة في الأطراف، والثاني يتزعمه "كاردوزو "Cardoso ويؤكد على تشابه وظائف دول المركز ـ الهامش.

جدول (1) يوضح وظيفة الدولة التابعة [عبد الخالق عبد الله ،80].

التيار الثاني ـ كاردوزو	التيار الأول ـ فرانك
1ـ تتطبع بطبيعة البنية والتحالفات الطبقية المحلية.	1ـ تتأثر مباشرة بشكل حاسم بالنظام الرأسمالي العالمي.
2ـ تقوم بوظائف اقتصادية إيديولوجية عامة كالدولة الرأسمالية.	2ـ ذات وظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج الوظيفة الطرفية.
3ـ تمثل مصالح البرجوازيات المحلية.	3ـ تلبي الاحتياجات الأولية للاحتكارات الدولية.
4ـ بنية تعمل على إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتماعي السائد	4ـ أداة تستخدمها برجوازيات دول المركز.

5ـ تأخذ أشكالا عديدة بما في ذلك النزوع نحو ديمقراطية ـ ليبرالية.	5ـ دائما ذات نزعة سلطوية ـ قمعية.

ولقد نجم عن الاهتمام برصد ظاهرة التبعية السياسية إضافة أبعـــاد أخـــرى لتشخيص واقعها الملموس. فهذا المفكر الهندي " حمزة علـوي "H. Alavi يستعمل مفهوم الدولة المتقاقمة النمو Overdeveloped State، وقدم الكاتب السياسي الأرجنتيني "قواليرو أودانيال "C. Odanial مفهوم الدولة السلطوية البيروقراطية، في حين نجـــد المفكر الكاريبي "كلايف توماس "C. Thomas يستخدم مصطلح الدولة السلطوية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن هذه المحاولات قد تمحورت حول القضايـــا التالية:

1ـ الأدوات الاجتماعية التي تعمل على تسهيل عملية التبعية.

2ـ تمثيل الدولة لمصالح الطبقات المهيمنة المحلية وحمايتها للمصالح الماديـة للبرجوازية الأجنبية.

3ـ النزعة السلطوية والقمع المتواصل للمعارضة السياسية.

4ـ التحكم في المؤسسات الاجتماعية.

5ـ التحريك الخفي للجماهير.

6ـ المحافظة والإبقاء على نمط النمو الرأسمالي التبعوي.

ورغم أهمية هذه القضايا وغيرها من النقاط الهامة التـــي تضمنتـــها نظريـــة التبعية، إلا أنها تنطوي على تأكيد مبالغ فيه لدور الرأسمالية والتوسع الرأسمالي فـــي تشكيل الأبنية الاجتماعية لمجتمعات العالم الثـــالث. إن إرجـــاع هـــذه الأبنيـــة ذات الخبرات التاريخية المتباينة إلى عملية التجارة والتبادل على مستوى عالمي يخلـــق العديد من الصعوبات في فهم الديناميات الداخلية للمجتمع التابع، والتي تتلخص في:

1ـ الإصرار على مفهوم النسق العالمي على أنه وحدة التحليل الأساسية ورفض الأنساق الصغرى كوحدات للتحليل، يبعدنا عن الاقتراب من الحقيقة المحلية ويصرف نظرنا عن المشكلات الحقيقية والتناقضات التي ينطوي عليها البناء الاجتماعي المحلي.

2ـ الاهتمام المبالغ فيه بالعلاقات الاقتصادية مع إهمال العلاقات الاجتماعية ـ الثقافية.

3ـ المفاهيم عامة ومجردة.

4ـ عدم إبراز الاختلافات الكمية بين التشكيلات الرأسمالية الطرفية.

وفضلا عما سبق، لازالت نظرية التبعية، ذات المنحى التوفيقي، تعاني من نقص شديد في تقديم الاقتراحات العلمية لإنهاء واقع التبعية والتخلف. ولقد أوضح بعض النقاد بعد ذلك أن هذه النظرية، المتكونة من تيارات عديدة، قد وقعت في انزلاقات النظريات الكبرى التي تقدم تعميمات واسعة النطاق. وهذا ما يؤكده أحمد زايد حينما أشار إلى أن نظرية التبعية رغم أنها حاولت بحق تجاوز التطبيق الميكانيكي للماركسية، فإنها قد أفرزت نظرية أو رؤية ميكانيكية من نوع آخر [أحمد زايد، 1981، 212ـ217]. فقد انتهت إلى قانون عام يتم إثباته بأي شكل من الأشكال، ويطبق على كل المجتمعات في كل أنحاء العالم، بل وعلى المجتمعات والوحدات الصغيرة داخل المجتمعات الكبيرة... ولقد دعا هذا الموقف عددا من الباحثين إلى تبني فكرة الخصوصية التاريخية Historical Specificity كاتجاه نظري ومنهجي يحاول استيعاب الواقع بكل تضاريسه وتعرجاته في ضوء رؤية واقعية ـ تاريخية تأخذ في اعتبارها كل المكونات البنائية في المجتمع، وتتحرر إلى أبعد حد من المرجعيات النظرية السائدة في التراث السوسيولوجي، مثلما دعا إلى ذلك عبد الصمد الديالمي الذي سبقت الإشارة إليه.

ثالثا) ــ تحليل أساليب الإنتاج:

ينطلق هذا الاتجاه من نقطة أساسية وهي أن تلك المحاولات النظرية التي أدخلت في اعتبارها البعد الخارجي في فهم تخلف العالم الثالث، لم تقدم إجابة واضحة وحاسمة عن سؤالين هامين هما:

اـ ما هو دور القوى المحلية في إنتاج التخلف؟

ب ــ لماذا لا يمكن وصف الاقتصاد المتخلف بأنه اقتصاد رأسمالي؟.

ولكي يجيب أصحاب هذا الاتجاه على هذين السؤالين، حاولوا تقديم مخرج للصعوبات المفهومية والتحليلية التي أثارتها نظرية التبعية أو المركز ــ الهامش. وذلك من خلال تحليل الترابطات بين مختلف أساليب الإنتاج.

والملاحظ أن المناقشات الحديثة قد تمحورت حول طرق تمفصل أسلوب الإنتاج الرأسمالي مع الأساليب التقليدية وغير الرأسمالية ـالخاضعة لتأثيراته المختلفة. فانتقادات لكلاو لطروحات فرانك وعمل الأنثربولوجيين الماركسيين الفرنسيين أمثال "تيري "Terry"، "ديبري "Dupre"و"راي ."Rey"ونقد أعمال "ميردال "Myrdal"من طرف "أوليانوفسكي "Ulyanovsky"و "بافلوف Pavlov "، تمثل كلها محاولات لفهم خاصية تعددية بناء الأنظمة الاقتصادية في العالم الثالث من خلال تحليل الأنظمة الإنتاجية.

وبناءا على ذلك، يمكن تحقيق فهم عميق للميكانيزمات التي تعزز عن طريقها أنواع معينة من علاقات الإنتاج والكيفية التي ترتبط بها مع أساليب أخرى متعايشة في نفس التشكيلة الماكروسوسيو ـ اقتصادية. وعند تطبيق هذا التحليل على ظاهرة التخلف، يحاول أنصار هذا الاتجاه تفسير كيف، ولماذا تستمر بعض

الأشكال غير الرأسمالية، رغم اندراجها في أنظمة السوق القائمة على التبادل السلعي. فمن جهتهما ديبري و راي يعتقدان أنه في بعض مناطق جنوب افريقيا، يعبر بصورة مباشرة عن متطلبات القطاع الرأسمالي المسيطر الذي يحتاج إلى قوة عمل منخفضة الأجر لاستخدامها في قطاعات أخرى كالمناجم والصناعات الزراعية...الخ [Long, 1977, 92-95].

وفي هذا الإطار، أُجريت العديد من الدراسات لتحديد الأساليب الإنتاجية المتعايشة في المناطق الريفية والحضرية. فـ"بلاسيو "Palacio" و "ماتوس مار "Matos Mar" درسا أساليب الإنتاج في الأراضي المرتفعة في البيرو، واهتما على الخصوص بأسلوب إنتاج الهسيندا .Hacienda ومن ناحية أخرى نجد بعض الباحثين المهتمين بالدراسات الحضرية، يركزون على تحديد متصل للأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية والوصف الأمبريقي للترابطات المعقدة بين أنظمة الإنتاج والتوزيع. ولتحقيق هذا المسعى، رفض هؤلاء الباحثون فكرة الثنائية لعجزها على استيعاب تعقيدات الواقع الحضري، وقدموا بديلا يستند إلى الإطار التصوري الماركسي حول أساليب الإنتاج وتمفصلها التبادلي. وكلنا يعلم أن بؤرة اهتمام التحليل الماركسي هو أسلوب الإنتاج الرأسمالي، أما تحليلاته المختلفة للأساليب ما قبل الرأسمالية والأشكال الانتقالية التي تظهر خلال التحول أو الانتقال من أسلوب لآخر، فقد كانت أقل تحديدا وأكثر إثارة للجدل في مختلف الدوائر العلمية [Moser; 1976, 35].

ويندرج في إطار المحاولات الرائدة في مجال التحديد العلمي لهذه المفاهيم دراسات "بينفيلد "Bienefeld " التي تمحورت حول الارتباطات غير المتكافئة بين قطاعي اقتصاد المدينة: القطاع الحضري الرسمي The urban formal sector والقطاع الحضري غير الرسمي The urban informal sector. وفي سياق اهتمامه

بميكانيزمات تحويل الفائض من هذا الأخير للأول المندرج في النظـــام الرأســمالي العالمي، يقترح بينفيلد قاعدتين يجب مراعاتهما عند أية محاولـــة لتحليـل قطـــاعي لاقتصاد المدينة، وهما:

القاعدة الأولى ــ تحليل تمفصل مختلف أساليب الإنتاج بالمعنى الماركسي.

1ــ تكيف بعضها مع البعض الآخر؛

2ــ فقداتها للهوية والاستقلالية.

القاعدة الثانية ــ تحليل الارتباطات غير المتكافئة بين هذه الأساليب.

1ــ التفاوت بين الجماعات وعلاقة ذلك بـــ:

ا)ــ الإنتاجية وتكاليف إعادة إنتاج العمل؛ أو

ب)ــ نظام التقييم الجائر؛

2ــ تراكم رأس المال؛

3ــ تحديد القوى المعوقة والمساعدة على تطويـــر الفعاليـــات الاقتصـــادي .[Bienefeld, 1975, 54-56,]

ونظرا لكثرة المحاولات التي ســـعت إلـــى تشـــخيص الأســـاليب الإنتاجيـــة المتعايشة في بيئة واحدة، فإننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أهم القضايا التي أثارهـا رواد هذا الاتجاه الذين انطلقوا من فكرة أساسية هي: أن العوامل الداخلية مســـؤولة عـــن إنتاج التخلف، وخاصة العلاقات الطبقية ما قبل الرأســـمالية. ويبـــدو أن " ويكـــس weeks " قد أدرك هذه المشكلة حينما حلل ظاهرة التفاوت والتناقضـــات المحليـــة، مؤكدا في نفس الوقت على أن التفاوت الاقتصادي بين الـــدول ينتـــج عـــن نمـــط الاستغلال، وأن الفهم العلمي للتخلف يرتبط بالفهم الصحيح لمفهوم نمط الإنتاج.

ومن ناحية أخرى، يرفض أصحاب هذا الاتجاه وصف البلدان المتخلفة بأنـــها تشكيلات اجتماعية رأسمالية، وذلك انطلاقا من قناعاتهم بـــأن علاقـــات وأســـاليب

الإنتاج ما قبل الرأسمالية هي السائدة، وهي التي تحدد طبيعة المجتمعات المتخلفة التي هي بحاجة لتراكم رأس المال ونمو الرأسمالية. وهذا يعني بطبيعة الحال أن التخلف يرتبط ببقايا الإقطاع والأنماط ما قبل الرأسمالية.

ولقد تحول أنصار هذا الاتجاه بعد ذلك إلى مناقشة الكيفية التي يتم بواسطتها إنهاء الواقع الاجتماعي المتخلف، فأوضحوا أن البديل الوحيد المتاح هو الثورة التي تتطلب تحالفا مع البرجوازية الوطنية ضد الهيمنة الإقطاعية والأوليغاركية ومن أجل بناء رأسمالية وطنية كخطوة أولى نحو الاشتراكية [عبدالخالق عبدالله، 1986، 45].

وفي ضوء ماسبق، يمكن القول أن اتجاه أساليب الإنتاج استطاع أن يخطو خطوة إلى الأمام حينما كشف عن مسؤولية العوامل الداخلية في إنتاج التخلف، ثم خطا بعد ذلك خطوة أخرى حينما درس تمفصل أساليب الإنتاج ولكنه مع ذلك أغفل الإطار التاريخي للتخلف، وأهمل العوامل الخارجية والقوانين العامة لحركة المجتمع.

ويبقى أن نشير إلى أن أضعف جوانب هذا الاتجاه يتمثل في الغموض الذي يعتري المفهوم المحوري لهذا الاتجاه والمتمثل في "نمط الإنتاج". ودون الاستطراد في سرد الانتقادات التقليدية، فإننا سنكتفي بإثارة ثلاثة تساؤلات تكتسي أهمية بالغة، نعتقد أن هذا الاتجاه قد فشل في تقديم إجابات مقنعة عليها؛ وهذه التساؤلات هي:

1ـ هل التركيز على الآليات الداخلية للتخلف يمكننا من فهم تعقيدات الواقع الاجتماعي وكشف ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من مشكلات ومثالب؟

2ـ هل أن مسألة تعدد وتداخل المواقع الطبقية دالة على تعدد علاقات الإنتاج أو على تعايش وتداخل أساليب وأنماط إنتاج مختلفة، أو كليهما معا؟

3ـ ما مدى إسهام العوامل الخارجية في فهم قضايا التخلف والتنمية في مجتمعات العالم الثالث؟

رابعا). الواقع الجديد المتغير: دعوة إلى البحث عن أسلوب جديد من التنظير.

اهتم الدارسون الجزائريون بإبراز الخصوصية التاريخية للمجتمع الجزائري وتطوره عبر فتراته التاريخية. فكما سبقت الإشارة، هناك اختلاف واضح بين فرانك وسمير أمين في تحديد تاريخ تغلغل النفوذ الغربي في البلاد المتخلفة. ففي حين أرجعه الأول إلى القرن السادس عشر (16)، نجد الثاني يرجعه إلى القرن التاسع عشر(19). بيد أن الدارسين للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية يؤكدون هم الآخرون على غرار ما فعل فرانك بأن "الرأسمالية التجارية الأوروبية، والمارسيلية خصوصا، تخللت في التكوين الاجتماعي الجزائري منذ القرن السادس عشر (16). أما تجارة النقل فتشتد طوال القرن السابع عشر (17). وتسمح للبرجوازية التجارية الأوروبية بأن تستقطب جزءا من الفائض الاقتصادي الجزائري. فعملية السيطرة على التكوين الاجتماعي الجزائري قد انطلقت قبل الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 بقرنين. وهذا الأمر يسمح بتحويل الجزائر إلى مصدر للتراكم البدائي الرأسمالي بالنسبة للبرجوازية الأوروبية" [عبد القادر جغلول، 1980، 51]. كذلك ترى مغنية الأزرق أن أسلوب الإنتاج الجزائري قبل سنة 1830 يظهر أوجه تماثل قليلة مع التشكيلات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية التي وصفها ماركس ، فهي لم تكن إقطاعية ولا مشاعية ولا يميزها أسلوب حياة بدوي كما يدعي البعض [مغنية الأزرق، 1980 33].

وفي هذا الإطار، اهتمت أعمال كثيرة بتوضيح جوانب من البنى الاجتماعية في الجزائر قبل الغزو الفرنسي وطريقة عملها وتطورها. من بين هذه الأعمال

نذكر ما قام به "توشي " Nouchi، "لاكوست "Lacoste، "دوكوا " Duquois، "غاليســـو " Gallissot، "فالنسي Valensi " و "برينان Brinan ".

جدول(2) السمات المميزة للتكوين الاجتماعي الجزائري

نمط الإنتاج السائد قبل عام 1830

البدء ــ القدامة (فالنسي)	الإقطاع (غاليسو)
1ــ ركود القوى الإنتاجية.	1ــ نمو القوى الإنتاجية
2ــ المجتمع الجزائري هو مجتمع من الخلايـــا الإثنية.	2ــ المجتمع الجزائري مجتمع طبقي.
3ــ المجتمع الجزائري ليس مجتمعـــا إقطاعيـــا (الفائض كان ضعيفا جدا).	3ــ المجتمع الجزائري مجتمع إقطاعي (الريـــع العقاري).
4ــ عرف المجتمع الجزائـــري أشـــكالا غـــير إقطاعية للتمايز الاجتماعي.	4ــ الإقطاع السائد هو إقطاع قيادة

وعلى العموم فلقد تميز التشكيل الاقتصادي السابق على الرأسمالية بالســـمتين التاليتين:

1ــ وجود ثلاثة أنماط من الملكية (الملك، العرش، الحبـــوس) تجمـــع بيـــن السمات الخاصة والمشاعية.

2ــ أضافت السيطرة التركية نمطين من تملك الأرض (البايلك والعازل).

بيد أن الغزو الفرنسي (1830) قد أدى إلى تحطيم هذه الأنماط خصوصـــا مـــا بين 1844 ــ 1873 حيث حرص على:

1ــ مصادرة أراضي القبائل؛

2ــ تدمير نظام الملكية القائم؛

3ـ اعتماد القانون الفرنسي فوق القانون الإسلامي؛

4ـ استبعاد الجزائريين بصورة منظمة من أية مشاركة حقيقية في العملية السياسية.

وعليه فقد أدى التصادم بين ثقافتين مختلفتين، إلى جانب الهيمنة والاستغلال الفاحش، وكذا التقتيل والتشريد الجماعي، إلى قيام ثورة تحريرية مسلحة جمعت مختلف التيارات الوطنية، واتخذت من الريف معقلا ومنطلقا لها. إن تفاعل الريف مع هذه الثورة ، والقمع الذي تعرض له سكانه، فضلا عن التشريد والقتل وإنشاء المحتشدات وسياسة الأرض المحروقة... جعل "ف .فانون F. Fanon " وغيره من الباحثين يشتقون عددا من المفاهيم والتصورات لتطوير نظرة راديكالية حول فقراء المدن والأرياف، وتعديل بعض الأنساق النظرية القائمة، وتدعيم الأنساق التي هي في طور التشكيل.

جدول (3) أنماط التشكيلات السابقة على الرأسمالية[مغنية الأزرق، 43]

العلاقة بين الريف والمدينة	قاعدة الإنتاج	الملكية العامة	شكل الملكية	النمط
لا متغايرة	المدينة والريف	مشاعية	مشاعية	الأسيوي
تحضير الريف	المدينة	بسيطرة الدولة	خاصة	القديم
منفصلان	الريف	مشاعية	خاصة	الجرماني
ترييف المدينة	المدينة	مشاعية وبسيطرة الدولة	حيازة خاصة (ملكية خاصة).	الجزائري

يتضح مما سبق أن السيطرة التركية والاستعمارية قد أثرت بدرجات متفاوتة على البنية الاجتماعية الجزائرية، وما زالت تأثيراتها تشكل بدرجة أو بأخرى، (إلى

جانب دولة ما بعد الاستقلال)الواقع الاجتماعي. فبعد الاستقلال مباشرة بدأت الصراعات تظهر من جديد، وطبقت سياسات تنموية مست كل جوانب الحياة الاجتماعية، مثل التسيير الذاتي، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، الثورة الثقافية، الأمر الذي جعل دولة ما بعد الاستقلال تلعب دورا رئيسيا وفاعلا في إعادة تشكيل الأوضاع والعلاقات والمواقع الطبقية في المجتمع الجزائري الحديث الذي يتسم بناؤه بالتعدد والتعددية، بمعنى تجاور وتداخل وتناقض مكوناته الأساسي، مثل:أنماط الإنتاج، الطبقات والفئات والمجموعات التي شملتها جميع التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية التي عرفها التطور الاجتماعي الاقتصادي، وجود أشكال متعددة للقيم، تعدد الإيديولوجيات وانعدام الرؤية الإيديولوجية لدى غالبية الناس الذين لا يكادون يعرفون إلا الإسلام في ارتباطه بالكثير من الخرافات، اختلال معايير الصواب والخطأ وكذلك معايير التقييم والالتزام، فضلا عن ظهور أشكال عديدة من التناقض داخل البناء الاجتماعي.

ففيما يتعلق بالسيطرة التركية فإنها تمثل الميراث التاريخي، أما الاستعمار الفرنسي الذي حطم العلاقات الاجتماعية القائمة، وخلق قطاعا رأسماليا متطورا ــ مندمجا في السوق العالمي، وقطاعا متخلفا، فقد جعل اقتصاد الجزائر ملحقا باقتصاد فرنسا ومتخصصا في إنتاج المواد الأولية التصديرية من حيث الأساس. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أن الاستعمار قد حدد طابع ونطاق الاقتصاد الجزائري، وما زالت الرأسمالية الفرنسية والعالمية تحدد من نواح كثيرة مجرى التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي في الجزائر.

إن هذا الواقع الجديد المتغير، الذي أفرزته السيطرة التركية والفرنسية وإنجازات دولة ما بعد الاستقلال، أظهر عدم كفاية أو ملاءمة التحديدات النظرية والمنهجية التي صاغتها النظريات التي تطورت في سياقات اجتماعية مختلفة، وذلك

انطلاقا من مسلمة معرفية وأخرى تاريخية ــ واقعية ملموسة. تشير الأولى إلى أن أي ضرب من ضروب التنظير أو التفكير ما هو إلا انعكاس لواقع بنائي معين، بما يغلف هذا الواقع من تيارات إيديولوجية [أحمد زايد، 1981، 211]. أما الثانية فترتبط بوجود نموذج محدد من التطور الاجتماعي الذي لا يمكن فهمه دون نظرية علمية متماسكة تعكس واقعنا الاجتماعي المؤزم. هذا الواقع مرشح للتأزم أكثر إذا لم نغيره. لذلك فالحاجة ماسة إلى بحث متواصل عن الحقيقة الاجتماعية في الوقت المناسب قبل أن تفصل عربتنا عن قاطرة الزمن.

ولتحقيق هذا المسعى وزيادة في فهم الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجزائري، حاولت مغنية الأزرق صياغة إطار تصوري يحاول الإجابة على ثلاث نقاط أساسية، وتتمثل في:

أولا ــ تقديم فهم للواقع التاريخي لأسلوب الإنتاج الجزائري كما تطور من حقبة ما قبل الاستعمار إلى حقبة ما بعد نهاية الاستعمار؛

ثانيا ــ تحديد الصلات بين التجمعات السياسية الجزائرية والتغييرات المحددة التي طرأت على أسلوب وعلاقات الإنتاج؛

ثالثا ــ فحص العناصر التي يشتمل عليها عدد من القرارات السياسية الرئيسية من أجل فحص رموز المصالح الطبقية.

وفي محاولتها للإجابة على القضايا التي تثيرها هذه النقاط قدمت مغنية الأزرق إطارا تصوريا يقوم على نقد التصورات الماركسية والماركسية الجديدة للطبقة، ويستند إلى التحليل الطبقي والأساليب الإنتاجية المتعايشة والنظر إلى الاستعمار بصفته نمط إنتاج أدى إلى تشويه التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية الأصلية، وقاد إلى قيام شكل من أشكال التنظيم السياسي.

تبدأ الباحثة بنقد الأطر التصورية المفسرة للطبقة، وكذلك بعض الفرضيات الأساسية التي قدمها بعض الدارسين لفهم البنية الاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال. وأولى هذه الفرضيات التي تنطوي على تضليل وتزييف فضلا عن عدم واقعيتها، تؤكد أن المجتمع الجزائري هو في حالة انتقال نحو الاشتراكية. أما الفرضية الثانية التي لا تقل هي الأخرى تزييفا وتضليلا عن سابقتها، فتدّعي أن المجتمع الجزائري داخل في عملية بناء أمة وإحياء ثقافي يتغلب فيها البحث الجماعي عن الوحدة، على الانقسام الطبقي.

كما أن التأكيد على الوحدة الوطنية بعد الحقبة الاستعمارية أكثر منه على النشوء الطبقي يفضح تحيزا نخبويا وتطوريا. ولقد قادها هذا الطرح إلى وضع تعريف إجرائي للطبقة في ضوء خصوصية المجتمع الجزائري الذي كان منذ سنوات مستعمرة، وبهذه الصفة كان يشار إليها على أنها مجتمع متناسق بسبب تعايش قطاع اقتصادي على درجة عالية من الحداثة وقطاع تقليدي.

أما اليوم فإنه يتميز باجتماع ثلاثة أساليب إنتاجية وهي:

1ـ أسلوب الإنتاج الاشتراكي.

2ـ أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

3ـ أسلوب الإنتاج ما قبل الرأسمالي.

"ومن أجل تحاشي المساواة بصورة ميكانيكية بين الطبقات الاجتماعية وهذه الأنماط من التنظيم الاقتصادي، ربما يكون من المثمر أكثر أن نستخدم تصور "بولانتزاس "Poulantzasللتشكيل الاجتماعي باعتباره يتألف من عديد من أساليب الإنتاج ذات الهيمنة غير المتكافئة والتي ـ في تفاعلها ـ تؤثر في علاقات الإنتاج الاجتماعية على نحو غير متكافيء" [مغنية الأزرق، 1980، 24]. ومن هنا تخلص إلى القول بأن الاختلاف بين هذه الأنماط الثلاثة للتنظيم الاقتصادي يكمن في

الوسطاء الذين يسيطرون على العمل، الأمر الذي دفعها إلى تقديم اقتراح لتعريف الطبقة يقوم على أساس تملك وسائل الإنتاج وأسلوب تملك قوة العمل مع عدم أخذ العي الطبقي هنا كمعيار في التعريف. ولتوضيح هذه القضية، تؤكد مغنية الأزرق بأنه على الرغم من تعايش ثلاثة أساليب إنتاجية في الجزائر، فإن هناك أسلوبين فقط لتملك وسائل الإنتاج: الخاص والخاضع لسيطرة الدولة. كما أن هذه الأساليب الثلاثة يجمع بينها عنصر واحد مشترك، أي تملك قوة العمل عن طريق تحديد الأجور.

واستنادا إلى تعريفها للطبقة في ضوء أسلوب تملك وسائل الإنتاج وقوة العمل، قدمت تصنيفا رباعيا للطبقات في المجتمع الجزائري، يمكن توضيحه على النحو التالي:

1ـ أولئك الذين يتملكون قوة العمل، وهم:

ا)ـ مديرو ورقباء الدولة على وسائل الإنتاج.

ب)ـ المقاولون الجدد.

ج)ـ كبار ملاكي الأرض.

2ـ العمل المأجور الحضري والريفي.

3ـ الأفراد الذين يشتغلون مهنا حرة، وصغار رجال الأعمال الذين يشكلون طبقة متوسطة.

4ـ الفلاحون الذين يملكون قطعا من الأرض [مغنية الأزرق، 1980، 23 ـ26].

ولتشخيص الآليات الداخلية للتبعية والتخلف اهتمت مغنية الأزرق بدراسة الطبقة المهيمنة من ناحية السيطرة على ملكية وسائل الإنتاج، الدور المهيمن في التنظيم والتوزيع الاقتصادي لفائض القيمة، الدور المهيمن في التشذيب

الإيديولوجي، الدور المهيمن في صنع القرار السياسي. وخلصت إلى القول بوجود نموذج محدد من التطور الاجتماعي لا يمكن استيعابه بواسطة أدوات التحليل التقليدية. ويبقى في مقدمة استنتاجاتها أن المجتمعات الشبيهة بالجزائر تحتاج إلى أسلوب جديد من التنظير.

وهكذا وضمن هذا التصور فإن الفهم الصحيح لديناميكية حركة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، لابد وأن يستند إلى طبيعة العلاقات الجدلية المتبادلة بين أنماط الإنتاج المتعايشة، وطبيعة البنية الطبقية، آخذين في الاعتبار تأثيرات وضغوط النسق الرأسمالي العالمي. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن دراسة العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر الكل الاجتماعي. والمؤيدون لهذا التصور يطرحون تساؤلا يتعلق بالكيفية التي يتم من خلالها إنهاء واقع التبعية والتخلف، ويجيبون في عبارة تبدو للبعض تقليدية ومستهلكة أثبت التاريخ عدم صدقها. ونحن نعتقد أنها تجسيد لطموحات الفئات المطحونة وأداة لكسر الهيمنة الغربية، إذ أن إنهاء واقع التنمية والتخلف لا يكمن في صياغة سياسات واختيار بدائل تنموية مختلفة، ولا في التنظير الأكاديمي والبحث عن الأطر التصورية الملائمة، وإنما في الصراع الطبقي.

وأيا كان الأمر، فإننا بحاجة ماسة إلى مداخل نظرية جديدة، ووسائل جديدة لتحليل البناء الاجتماعي تحليلا يكشف عما فيه من صور الاستغلال والسيطرة والنفوذ، وفهم طبيعة الأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية حتى يتسنى لشعوب البلاد النامية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

في ضوء كل ما سبق يمكننا طرح مجموعة تساؤلات عما يمكن أن يفعله منظرو التبعية لعل أكثرها إلحاحا ما يلي:

ـــ هل سيستمرون غير خجولين في اتجاهاتهم القديمة، أم هل سنرى ميلاد نظرية جديدة تركز على العوامل الاجتماعية والثقافية؟

ـــ هل لمنظري التبعية الوعي السياسي والإيمان لمواجهة التحديات وإعادة دراسة مشاكلهم، والبدء في التفكير من جديد؟

ـــ ماذا بقي لنا أن نفعل في الوقت المتبقي "قبل منتصف الليل" لدراسة مشاكلنا قبل أن يستفحل خطرها ويستعصي حلها؟.